اللهم لا شماته .. !!

بقلم
احمد
طلعت

عندما كانت بعض الاقلام المعارضة تنبه الى تردى حالة الامن فى مصر ، وتحذر من خطورة التداعيات التى يمكن ان تترتب على ذلك ، كنا نسمع من المسئولين - فى اعلى مراكز المسئولية - ومنهم وزير الداخلية تاكيدات بان مصر هى واحة الأمن والأمان ، وكانها اسطوانة مشروخة وضعوها على (فونوغراف) يرددها بغير هدف او مضمون .

فلما زاد تدهور الحالة الأمنية عن الحد الذى يمكن ان تطمسه (الاسطوانة المشروخة) اضطرت الصحف (القومية) الى نشر الحقائق كاملة ، واضطر رؤساء تحرير تلك الصحف الى كتابة المقالات الافتتاحية يطالبون فيها بمواجهة حاسمة مع من يعبثون بالأمن ، ويذهبون الى ابعد من ذلك فيصفون المواجهة المطلوبة بانها مواجهة ضرورية للحفاظ على هيبة الدولة .. !!

ولايهمنا ان نتوقف طويلا عند هذه الظاهرة ، فقد تعودنا على ان يكون راى المعارض مرفوضا ، حتى وان كان يتضمن كل الحقيقة ، وان يكون رد المسئولين (معصوما) حتى وان كان لايعبر الا عن الهوى والضلال ..

لقد اصبحت الصحف (القومية) تتحدث الآن بكل صراحة عن معارك تجرى بين قوات الأمن والعناصر المتطرفة ، تستخدم فيها المصفحات ، وعن قنابل تلقى فى الأماكن السياحية على زوار من جنسيات مختلفة صدقوا اكذوبة الأمن والأمان فجاءوا الى بلادنا ، لكنهم - بالقطع - لن يعودوا اليها من جديد ، حتى ولو شربوا من ماء النيل .. !!

ونشرت الصحف (القومية) اخبار الكمائن التى تنصبها قوات الأمن للقبض على المخربين ، والتى تنتهى دائما بمعارك بين الطرفين تستخدم فيها الأسلحة الاوتوماتيكية من الجانبين ، مما يقطع بان موازين القوى ليست - بصورة مطلقة - فى صالح قوات الأمن .

فاذا قيل هذا كله ونشر فى الصحف القومية ، فانما يكون ذلك من اجل تعبئة الراى العام للقبول بالقوانين التى تسعى الحكومة لاصدارها ، بعد ان ادركت انها فشلت - رغم ١٣ عاما من الأحكام العرفية - فى السيطرة على الأمن العام وتاكيد هيبة الدولة .

وحكومة الحزب الوطنى الحاكم تطرح على الشعب معادلة صعبة يستحيل ان يوجد حل لها ، فهى لاتريد ان تجرى اى تعديل على الدستور - بحجة الاستقرار - وهى فى نفس الوقت تخشى ان يطعن على قوانينها الجديدة بعدم تطابقها مع الدستور .. !!

والحكومة - فى حقيقة الأمر - معجبة ومتمسكة بالدستور - الذى وضعته هى ولم تضعه المعارضة - اذا تعلق الأمر بالسلطات الواسعة التى يعطيها هذا الدستور للحكومة ، او تعلق بالمدد التى يسمح بها لبقاء الحاكم فى السلطة ، اما اذا تعلق الأمر بالحد من سلطة الحكومة - او الرقابة عليها - فان الدستور ، فى هذه الحالة ، يحتاج الى تعديل حتى تكون السلطة اوسع .. والرقابة اضيق .. !!

والذى يجب ان تفهمه الحكومة جيدا هو ان العبرة ليست بالقانون ، وانما العبرة بمن يطبقون القانون ، فكم من القوانين صدر فى السنوات الأخيرة دون ان يؤدى تجريم بعض الأفعال ، او تغليظ بعض العقوبات الى اية نتيجة تذكر ..

الم تشدد عقوبة جريمة جلب المخدرات الى الاعدام ، ومع ذلك نسمع كل يوم عن قضية جديدة من قضايا جلب المخدرات .. ؟

وكذلك الحال بالنسبة لجرائم الرشوة ، والفساد ، والاغتصاب ، والأرهاب ..

المشكلة اذن ليست فى القانون ، انما المشكلة فى كفاءة الجهاز المكلف بتطبيق القانون ، فنحن نزعم ان استمرار وتكرار هذه الأنواع من القضايا يرجع الى ضعف كفاءة اجهزة الأمن وتقصيرها فى كشف النشاط الأجرامى فى مراحل الاعداد والتدبير ، ثم تقصيرها الأشد فى جمع وتحقيق الأدلة الجنائية ، بالرغم من وجود جهاز كبير فى وزارة الداخلية لتحقيق الأدلة الجنائية يشرف عليه مسئول كبير بدرجة مساعد وزير .. !!

المشكلة - ببساطة - ان الخارجين على القانون قد اصبحوا الان اكثر ذكاء من الذين يطبقون القانون .. اللهم لاشماته .. !!

ملحوظة : هناك اقتراح بتدريس مسلسلات كوجك ، وكولومبو ، لطلبة اكاديمية الشرطة بدلا من المناهج التى تدرس حاليا .. لرفع مستوى الخريجين .. !!

○ اتصل بى صديق برتبة عميد فى وزارة الداخلية يقترح على ان اضع ملاحظاتى امام وزير الداخلية ، بخصوص حالة الأمن ، بدلا من نشرها فى مقالات ..

وقلت للصديق العميد : اننى لا اوجه حديثى لوزير الداخلية ، وانما اوجه الحديث الى الشعب .. الذى يدفع مرتب وزير الداخلية .. !!